الأمم المتحدة

A/C.3/67/SR.18

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون

Distr.: General
22 January 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثامنة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠ صباحا

الرئيس: السيد مكدونالد . . . . . (سورينام)

المحتويات

البند ٦٦ من جدول الأعمال: حقوق الشعوب الأصلية

(أ) حقوق الشعوب الأصلية

(ب) العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم

210113 210113 12-56170X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥ صباحا.

البند ٦٦ من جدول الأعمال: حقوق الشعوب الأصلية (A/67/221 و A/67/273 و A/67/301)

(أ) حقوق الشعوب الأصلية

(ب) العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم

١ - **السيدة أختار** (الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قالت إن المناقشات الجارية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تأتي في وقت مناسب حيث ينتهي العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم في عام ٢٠١٤.

٢ - وقالت إن اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية يمثل تقدما كبيرا. وذكرت أن الإعلان قد استرشد به في عملية الإصلاح الدستوري والتشريعي في عدد من البلدان وكان مرجعا في عدد من الأحكام التي أصدرتها المحاكم الوطنية والمحاكم الإقليمية ونظم حقوق الإنسان. وأضافت أنه كان أيضا مرجعا للهيئات التعاهدية بالأمم المتحدة وللاستعراض الدوري العالمي.

٣ - وقالت إن الجهود المبذولة لتعميم المسائل المتعلقة بالشعوب الأصلية في خطط التنمية على الصعيد القطري ينبغي أن تستمر وأن يتم تعزيزها. وذكرت أنه لا زالت توجد تحديات فيما يتعلق بالاعتراف بحق الشعوب الأصلية في تملك أراضيها واستخدامها وفي أقاليمها ومواردها الطبيعية. وأضافت أنه يتحتم استشارة الشعوب الأصلية فيما يتعلق بالمشاريع التي تؤثر على مجتمعاتها. وذكرت أن مبدأ الرضا الحر والصادر عن بينة والصادر مقدما يتعين تفعيله تماما وتطبيقه بشكل تام. وأضافت أنه يتعين على الشركات والصناعات الاستخراجية المهتمة باستغلال الموارد الواقعة في أراضي الشعوب الأصلية أن تلتزم بمبادئ ومعايير المسؤولية الاجتماعية للشركات.

٤ - وذكرت أن كثيرا من الدول الأعضاء ومن وكالات الأمم المتحدة ومن المنظمات الحكومية الدولية أبلغت عن مبادرات هامة من أجل الشعوب الأصلية وأن هذه المبادرات تتفق مع أهداف العقد الثاني، ولكن الشعوب الأصلية ظلت في معظم الحالات بلا دور واضح في تنفيذ ورصد وتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي لا تتضمن إشارة محددة إلى الشعوب الأصلية. وقالت إنه يتعين وضع السياسات العامة والقوانين والبرامج والمشاريع بالتشاور مع الشعوب الأصلية. وأضافت أن هذه الشعوب يلزم الاستماع إليها لأنها تريد أن تكون هي القائمة بتغيير نفسها.

٥ - **السيد أنايا** (المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية): عرض تقريره بشأن حقوق الشعوب الأصلية (A/67/301) وقال إن أنشطته تنقسم إلى أربعة مجالات متصلة هي تشجيع الممارسات الجيدة؛ وتقديم التقارير عن الأوضاع القطرية؛ وبحث الحالات التي يدعى فيها بانتهاكات لحقوق الإنسان؛ والدراسات المواضيعية. وذكر أنه قام بزيارات قطرية للأرجنتين والسلفادور وناميبيا والولايات المتحدة الأمريكية، وتبادل وجهات النظر مع الحكومات فيما يتعلق بدعاوى انتهاكات حقوق الإنسان، وقام باستكمال الدراسة التي يقوم بها حاليا عن أثر الصناعات الاستخراجية على الشعوب الأصلية. وأضاف أن تقريره تناول أيضا العنف ضد نساء وفتيات الشعوب الأصلية.

٦ - وذكر أن هناك مؤسسات وإجراءات كثيرة بالأمم المتحدة تؤثر على الشعوب الأصلية وأن هذه المؤسسات والإجراءات تحتاج إلى التنسيق، مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الأمم المتحدة

للأغذية والزراعة، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ومجموعة البنك الدولي، والعمليات التي يضطلع بها في إطار معاهدات الأمم المتحدة وصكوكها الأخرى. وقال إنه ينبغي في جميع الأحوال أن تتأكد الهيئات التي يتعلق بها الأمر من أن تصميم وتنفيذ أنشطتها يتسقان مع الإعلان.

٧ - وقال إن المؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية، وهو اجتماع عام على مستوى رفيع تنظمه الجمعية العامة في عام ٢٠١٤، ينبغي أن يتيح المشاركة الكاملة والكافية للشعوب الأصلية. وذكر أن ضمان المشاركة الفعالة للشعوب الأصلية يتطلب المرونة والأخذ بنهج تجديدي في تفسير وتطبيق قرار الجمعية العامة ١٩٨/٦٥ بشأن مسائل الشعوب الأصلية وهو القرار الذي يحكم طرائق المؤتمر.

٨ - **السيدة أرياس** (بيرو): أشارت إلى ما قام به بلدها مؤخرا من اعتماد قانون بشأن حق الشعوب الأصلية في التشاور معها مقدما، وذكرت أنه قانون يتفق تماما مع اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ بشأن الشعوب الأصلية والقبلية ويكفل إشراك الشعوب الأصلية في اتخاذ القرارات كما يكفل احترام حقوقها الجماعية. وأعربت عن الرغبة في مزيد من المعلومات عن الكيفية التي يمكن بها لمختلف هيئات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها أن تساعد المقرر الخاص في عمله.

٩ - **السيدة شلايتر** (المراقبة عن الاتحاد الأوروبي): قالت، في سياق العنف ضد نساء وفتيات الشعوب الأصلية، إن تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية (A/HRC/21/47) يشير إلى ضرورة أن تقوم الشعوب الأصلية بتحدي ومكافحة ما يوجد من الهياكل الاجتماعية الأبوية، وأن تكافح استمرار مواقف تفوق الرجل على المرأة وما يوجد لها من تبريرات مفترضة، وتساءلت عن الخطوات التي يمكن اتخاذها للتصدي لهذه العقبات التي تحول دون تحقيق المساواة الكاملة للمرأة. كما طلبت معلومات عن أفضل الممارسات فيما يتعلق بتحقيق الشراكات الحقيقية بين الشعوب الأصلية وممثلي الصناعات الاستخراجية، وأشارت إلى أن التقرير يفيد بأن الشعوب الأصلية قد أقامت في بعض الحالات ترتيبات شراكة كانت أكثر فائدة لها من الشراكات التقليدية. وذكرت أخيرا أنها تود أن تعرف ما يتوقعه المقرر الخاص بالنسبة لنتيجة المؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية.

١٠ - **السيد هاسبون** (السلفادور): أعرب عن أمله في أن يكون المقرر الخاص قد لاحظ تغيرا في المواقف واستعدادا أكبر لتنفيذ الخطة المتعلقة بالشعوب الأصلية خلال زيارته الأخيرة إلى السلفادور. كما أعرب عن أمله في أن يكون هناك رصد يساعد على تنفيذ توصيات المقرر الخاص.

١١ - **السيدة فيبس** (الولايات المتحدة الأمريكية): أشارت إلى الاقتراح الوارد في التقرير بأن يشارك فريق الدعم المشترك بين الوكالات والمعني بمسائل الشعوب الأصلية في بناء القدرات من أجل مساعدة ممثلي الشعوب الأصلية على المشاركة على نحو أفضل في اجتماعات الأمم المتحدة. وطلبت مزيدا من المعلومات عن أنواع التدريب المقترح.

١٢ - **السيد ليورنتي سوليز** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قال إن مسألة الرضا الحر وعن بينة مسألة هامة بالنسبة لبلده ولمنطقة الأنديز ككل، حيث إن استعمال أوراق الكاكاو تعتبر ممارسة تقليدية بين الشعوب الأصلية. وتساءل عن الخطوات التي ينبغي أن تتخذها الأمم المتحدة للتعويض عن المظالم التي ارتكبت بحق الشعوب الأصلية بتصنيف أوراق الكاكاو على أنها مادة مخدرة ولضمان احترام المجتمع الدولي لما يتقرر بالنسبة لأوراق الكاكاو.

١٣ - **السيد ويزليدر** (كوستاريكا): ذكر أن اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ تم الالتزام بها في الدستور وأن المحكمة العليا تكفل تطبيقها تطبيقا فعالا. وأضاف أن

الحوار مع ممثلي جماعات الشعوب الأصلية قد بدأ بالفعل، حيث تيسره التوصيات التي تقدم بها المقرر الخاص أثناء زيارته. وقال إن المشاورات المتعلقة بمشروع إلديكويس للطاقة الكهرومائية هي مشاورات بالغة التعقيد. وذكر أن التقدم مستمر وأن ثمة احتراما كاملا للاعتبارات التي تثيرها الشعوب الأصلية.

١٤ - **السيد رويدياز** (شيلي): قال إن حكومته تنتظر رأيا فنيا من المقرر الخاص بشأن آلية التشاور مع الشعوب الأصلية، وطلب إليه أن يتقاسم مع غيره أفضل الممارسات والتجارب حتى يمكن الشروع في عمليات مشروعة ومحل تصديق.

١٥ - **السيد أنايا** (المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية): تكلم للرد على الأسئلة والتعليقات التي أثارتها الوفود فقال إن تقريره تضمن توصيات بشأن الكيفية التي يمكن بها لوكالات الأمم المتحدة وبرامجها أن تقوم بأكثر مما تقوم به من أجل تعزيز حقوق الشعوب الأصلية. وأضاف أن التقرير يذكر إمكانية بناء القدرات عن طريق فريق الدعم المشترك بين الوكالات لتمكين الشعوب الأصلية من الوصول إلى برامج الأمم المتحدة وهيئاتها التعاهدية وغيرها من الآليات.

١٦ - وقال إنه لا بد من زيادة التنسيق مع المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية. وذكر أن وكالات الأمم المتحدة بحاجة إلى بناء القدرات من أجل تحسين تقديم الخدمات للشعوب الأصلية، ولكي تصبح أكثر استجابة وقادرة على تقييم مدى تأثير برامجها على الشعوب الأصلية. وأضاف أن بناء القدرات لازم أيضا لمساعدة الشعوب الأصلية على المشاركة بمزيد من الفعالية في الآليات الموجودة لوضع صكوك جديدة بشأن المعارف التقليدية للشعوب الأصلية وبشأن الموارد الجينية. وقال إنه يمكن عمل الكثير لتيسير مشاركة الشعوب الأصلية في هذه المجالات. وأضاف أنه لا يكفي أن تمتنع وكالات الأمم المتحدة عن إحداث الضرر، ولكن ينبغي لهذه الوكالات أن تقيم الطريقة التي تؤثر بها برامجها على الشعوب الأصلية وما إذا كان أثرها إيجابيا أو سلبيا. وقال إنه يتعين على هذه الوكالات أن تعمل بنشاط في الدفاع عن مصالح الشعوب الأصلية.

١٧ - وذكر أن تسمية اليونسكو لشعب تاوس باعتباره جزءا من التراث العالمي قد تم بالتعاون مع شعب تاوس نفسه. وأضاف أنه تم تنفيذ مشروع مماثل في شمال السويد بالتنسيق مع شعب سامي.

١٨ - وقال إن حلول مشكلة العنف ضد المرأة ينبغي تشجيعها من داخل جماعات الشعوب الأصلية نفسها. وأضاف أن نساء الشعوب الأصلية تلاحظن باستمرار أن فرض المجتمع الأوسع لحلول أو أساليب معينة للحياة على مجتمعات الشعوب الأصلية ليس هو الحل لمشكلة العنف ضد المرأة. وقال إن الحلول الحقيقية هي التي توضع داخل مجتمعات الشعوب الأصلية نفسها ويمكن تحقيقها عن طريق تضميد الجراح وتعزيز الأنماط الثقافية.

١٩ - وقال إن النموذج السائد في الأنشطة الاستخراجية في أراضي الشعوب الأصلية يتمثل في قيام الغرباء بدخول هذه المجتمعات وتزويدها ببعض المنافع المعينة في مقابل الموارد. وذكر أن المطلوب هو نموذج جديد تقوم فيه الشعوب الأصلية نفسها بوضع خطط الاستخراج في أراضيها ثم قيامها هي نفسها بتنفيذها، ربما بالتعاون مع الشركاء الخارجيين.

٢٠ - وذكر أن عقد المؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية يمثل فرصة لبذل جهود أكثر تنسيقا للدفاع عن حقوق الشعوب الأصلية بطريقة أكثر اتساقا وتشجيع المزيد من الأعمال على الصعيدين الوطني والمحلي. وقال إن ثمة فجوة

كبيرة بين المعايير التي تنص عليها اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ بشأن الشعوب الأصلية والقبلية وما يجري على أرض الواقع فعلا. وأضاف أنه ينبغي للمؤتمر العالمي أن يشجع على القيام بمزيد من الأعمال لتضييق تلك الفجوة، وذلك بوسائل مثل وضع تشريعات وبرامج وطنية محددة بشأن التشاور المسبق وتأمين الحقوق في الأرض وفي الموارد. وذكر أن المؤتمر ينبغي أن يكون أيضا وسيلة للتقدم إلى الأمام في منظومة الأمم المتحدة باستخدام طرائق محسنة لمشاركة الشعوب الأصلية. وقال إنه ينبغي تأييد الاقتراح الداعي إلى إنشاء آلية ترتبط بمجلس حقوق الإنسان وتقوم بتحديد الطرق التي تشارك بها الشعوب الأصلية داخل منظومة الأمم المتحدة.

٢١ - وذكر أن المؤتمر ينبغي أيضا أن يكون احتفالا بحقيقة أن الشعوب الأصلية قد تمكنت من البقاء على الرغم من المحن الشديدة وأصبح لها مستقبل واعد جدا. وأضاف أن حقوق هذه الشعوب قد تأكدت على الصعيد العالمي وأصبحت هذه الشعوب الآن تواجه مهمة إعمال هذه الحقوق.

٢٢ - وقال إنه يتم اتخاذ خطوات محددة لوضع طرائق للتشاور الفعال مع الشعوب الأصلية. وأضاف أن الحوار بين الحكومة والشعب الأصلي في مشروع سد إلديكويس لتوليد الطاقة الكهرومائية في كوستاريكا، وإن لم تتوافر له أسباب الكمال، يمثل خطوة نحو نوع من المشاركة لازم حيث توجد مشاريع أو تشريعات يمكن أن تؤثر على الشعوب الأصلية. وأضاف أن عددا من الدول، بينها البرازيل وبيرو وغيرهما، تقوم الآن بوضع إجراءات للتشاور.

٢٣ - وقال إن هناك حالات كثيرة لا ترضى فيها الشعوب الأصلية رضاء تاما عن الخطوات التي يجري اتخاذها. على أنه أضاف أن هذا التطور يعتبر تطورا إيجابيا بوجه عام. وقال إنه يلزم تحسين التواصل فيما يتعلق بتعزيز أساليب التشاور كما يلزم توفير الممارسات الجيدة حيثما لا توجد هذه الممارسات.

٢٤ - **السيد ماير - هارتنغ** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضا بالنيابة عن البلد المنضم كرواتيا؛ والبلدان المرشحة أيسلندا وتركيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والصرب؛ وبلدي عملية الاستقرار والانتساب ألبانيا والبوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى أذربيجان وأرمينيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا وليختنشتاين والنرويج، فرحب بما تم مؤخرا من تأييد إعلان حقوق الشعوب الأصلية من جانب الدول الأربع التي صوتت ضده في البداية.

٢٥ - وقال إن مسائل الشعوب الأصلية تم تعميمها في برامج الاتحاد الأوروبي للتعاون الإنمائي وغيرها من سياسات الاتحاد الأوروبي. وذكر أن الاتحاد الأوروبي قدم، من خلال الصك الأوروبي للديمقراطية وحقوق الإنسان دعما مباشرا لمنظمات المجتمع المدني المعنية بمسائل الشعوب الأصلية من أجل ضمان إشراك منظمات تلك الشعوب في عمليات تقرير السياسات. وأضاف أن هناك منذ وقت طويل تعاون بين الاتحاد الأوروبي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمة العمل الدولية من أجل تشجيع وحماية حقوق الشعوب الأصلية.

٢٦ - وقال إن المسائل التي تؤثر على الشعوب الأصلية هي مسائل عابرة للحدود الوطنية في كثير من الأحيان، ولهذا فإن التعاون الدولي أمر لازم من أجل تعزيز هذه الحقوق وتحسين أوضاع الشعوب الأصلية. وذكر أن الاتحاد الأوروبي يقدم الدعم من أجل المساعدة على تحقيق الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمناطق القطبية من الاتحاد الأوروبي والمناطق المجاورة عن طريق الأخذ بنهج إقليمي يشمل

التعاون عبر الحدود في مجالات التجديد والتنافس بين المؤسسات التجارية، وإمكانية الوصول، والتعليم، والبحث، والموارد الطبيعية، والتراث الحضاري. وقال إن الاتحاد الأوروبي ملتزم في استراتيجيته الجديدة لحقوق الإنسان بالمضي في تطوير سياسته على أساس الإعلان.

٢٧ - **السيدة ينغ** (بليز): تكلمت نيابة عن الجماعة الكاريبية فقالت إنه قد حدث مرة أخرى أن تكلم وفد مراقب قبل دولة تتكلم نيابة عن مجموعة. وأضافت أن هذا لا ينبغي أن يعتبر سابقة.

٢٨ - وذكرت أن الآليات التي لها ولايات تختص بالشعوب الأصلية، وهي المنتدى الدائم لحقوق الشعوب الأصلية، وآلية الخبراء المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية والمقرر، ينبغي أن تتكامل وأن تعمل على تعزيز الإعلان. وقالت إن التعاون بينها ينبغي أن يستهدف زيادة تنسيق الجهود المبذولة من أجل تعزيز حقوق الشعوب الأصلية وتوحيد الجهود الرامية إلى زيادة الوعي بالإعلان على نطاق المؤسسات.

٢٩ - وذكرت أنه، على الرغم مما اتخذ مؤخرا من خطوات مثل البدء في شراكة الأمم المتحدة من أجل الشعوب الأصلية ووضع المبادئ التوجيهية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن قضايا الشعوب الأصلية، يلزم القيام بما هو أكثر من ذلك من أجل علاج مشكلة استمرار عدم المعرفة بالإعلان. وأضافت في هذا الصدد أنه تمت الإحاطة بما أوصى به المقرر الخاص من أن تقوم وكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ومؤسساتها الحكومية الدولية بالتشاور مع الشعوب الأصلية وفقا لنفس معايير التشاور التي تطبقها الدول بمقتضى الإعلان. وأضافت أنه إذا لم يكن هناك مزيد من الإيضاح فإن الجماعة الكاريبية تتردد في تأييد هذه التوصية حيث إنها توسع فيما يبدو التزام الأمم المتحدة على نحو يتجاوز ما هو مقرر في الإعلان.

٣٠ - وذكرت أن المؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية الذي سيعقد في عام ٢٠١٤ ينبغي أن يتيح فرصة لضمان أكبر تأييد سياسي لحقوق الشعوب الأصلية. وقالت إن الوثيقة الختامية لهذا المؤتمر ينبغي، لهذا السبب، أن تركز على التدابير البراغماتية ذات الوجهة العملية التي توفر بيئة تستطيع فيها الشعوب الأصلية أن تتمتع تمتعا تاما بحقوقها الإنسانية غير القابلة للتصرف.

٣١ - وذكرت أن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية قد شهدت تحولا في النماذج بالنسبة لعلاقة الدولة بالشعوب الأصلية. وأضافت أن السوابق القضائية في الكمنولث قد رفضت منذ زمن طويل أي مذهب ينسخ حقوق الشعوب الأصلية بالغزو أو الاستيطان وأن هذا منعكس في قوانين بلدان الجماعة الكاريبية وفي سياساتها. وذكرت أن جميع دساتير الجماعة الكاريبية تضمن الحقوق والحريات الأساسية للجميع بدون تمييز. وأضافت أن سيادة القانون تلقى الدعم المؤسسي وأن اللجوء إلى السلطات القضائية المحايدة أمر تكفله النظم القانونية الشفافة. وذكرت أن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية ملتزمة بتعزيز حقوق الإنسان في كل المنطقة وبالنسبة لجميع شعوبها وأنها ستواصل جهودها من أجل تحقيق تطلعات الشعوب الأصلية في سياق المؤسسات الوطنية للدول وبما يتفق والإعلان.

٣٢ - **السيد هان كينغ** (الصين): قال إنه لأسباب تاريخية وموضوعية تجد الشعوب الأصلية نفسها في وضع ضعيف وتواجه صعوبة في كسب الاحترام لحقوقها المشروعة. وذكر أن المجتمع الدولي عليه واجب تشجيع وحماية حقوق الإنسان في الموارد الطبيعية التي يعتمد عليها بقاؤه. وأضاف أن الشعوب الأصلية، التي هي أقل مقاومة لمخاطر تغير المناخ

والأزمة الغذائية وغيرها من التحديات، تجد نفسها في وضع متزايد الصعوبة. وذكر أنه ينبغي لوكالات الأمم المتحدة ذات الصلة وللبلدان أن تتخذ تدابير فعالة للإقلال من الأثر السلبي للأزمات على حقوق الشعوب الأصلية ومصالحها.

٣٣ - وقال إنه لا توجد شعوب أصلية في الصين، ولكن حكومته تؤيد حماية وتعزيز حقوق الشعوب الأصلية وحرياتها.

٣٤ - **السيدة فيبس** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن سياسات بلدها فيما يتعلق بالشعوب الأصلية هي إشراك هذه الشعوب في وضع السياسات والبرامج الإنمائية الملائمة ثقافيا وتمكنهم من الاستفادة من النمو الاقتصادي ومن الرعاية الصحية والتعليم والديمقراطية وتخفيف حدة الفقر وإدارته. وذكرت أنه ينبغي إشراك الشعوب الأصلية في كل مرحلة من مراحل اتخاذ القرارات. وأضافت أن الحكومة تعمل مع القبائل المعترف بها فيدراليا وتشجع الاستخدام المستدام للموارد البيئية.

٣٥ - وذكرت أن الجهود تركزت على القضاء على العنف ضد المرأة. وأضافت أن الحكومة تعمل مع القبائل من أجل التصدي لمشكلة معدلات العنف غير المتناسبة ضد النساء في الولايات المتحدة وغيرها من البلدان.

٣٦ - وقالت إنه يجري القيام بأعمال من أجل تشجيع الاقتصاد الأخضر وتدريب جماعات الشعوب الأصلية على مهارات إدارة الأعمال. وذكرت أن هذا من شأنه يجتذب الاستثمار الخاص في الإدارة المستدامة للموارد وتحسين نوعية الحياة بالنسبة لجماعات الشعوب الأصلية.

٣٧ - **السيد كوإلهو دي سيليوس** (البرازيل): قال إن دستور بلده لعام ١٩٨٨ يؤكد حق الشعوب الأصلية في التعلم بلغاتها الخاصة ووفقا لأساليبها الخاصة في التعلم. وذكر أن برنامج تعليم الشعوب الأصلية بدأ في عام ١٩٩١، وأن الغرض منه هو تعزيز ثقافات الشعوب الأصلية ولغاتها وأساليبها في التعليم والتعلم وتعزيز هياكلها الأساسية الاجتماعية. وقال إنه توجد بالبرازيل ٢ ٥٠٠ مدرسة للشعوب الأصلية موزعة على ٢٤ ولاية ويلتحق بها ١٧ ٠٠٠ طالب. وأضاف أنه بين عام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٧ ازداد عدد طلاب الشعوب الأصلية بنسبة ٤٥ في المائة، وازداد عدد المدارس الثانوية بما يزيد على ٦٠٠ في المائة. وقال إن أكثر من ٩٠ في المائة من مدرسي مدارس الشعوب الأصلية البالغ عددهم ١٠ ٠٠٠ مدرس في البرازيل هم أنفسهم من أبناء الشعوب الأصلية. وأضاف أنه توجد برامج للتمييز الإيجابي لتيسير التحاق طلاب الشعوب الأصلية بالجامعات العامة والخاصة في جميع أنحاء البلد.

٣٨ - وقال إن ما يقرب من ٥٦ ٠٠٠ أسرة من أسر الشعوب الأصلية تستفيد من برنامج المنح الأسرية. وأضاف أن التحدي الرئيسي الذي تواجهه الحكومة هو تكييف البرنامج بما يلائم الواقع الثقافي - الاجتماعي لمختلف الجماعات الإثنية التي تستفيد من هذه المبادرة.

٣٩ - وذكر أن مبادرة حافظة الشعوب الأصلية تدعم الأمن الغذائي، وتوليد الدخل، والتعزيز الثقافي التي تقترحها وتنفذها جماعات الشعوب الأصلية نفسها. وأضاف أن أكثر من ٨٠ في المائة من المشاريع تقدم مباشرة من منظمات الشعوب الأصلية، وأن هذه الشعوب تشارك مشاركة مباشرة في كل مشروع. وقال إن الحكومة أنشأت وكالة فيدرالية جديدة مخصصة للرعاية الصحية في أراضي الشعوب الأصلية وهي تجمع بين الأساليب العلمية والطب التقليدي للشعوب الأصلية.

٤٠ - وذكر أن اللجنة الوطنية لسياسة الشعوب الأصلية التي تتألف من عدد متساو من كل من المسؤولين الحكوميين وممثلي الشعوب الأصلية تناقش جميع السياسات الهامة المتعلقة

بالشعوب الأصلية في البرازيل. وأضاف أن السياسة الوطنية للبرازيل فيما يتعلق بالشعوب الأصلية تستند إلى دعامتين هما الحق في الأرض والهوية الثقافية. وقال إن الشعوب الأصلية التي كان يعتقد في وقت ما أنها إلى زوال محقق تتزايد الآن أعدادها ولديها ملكيات واسعة من الأرض.

٤١ - **السيدة هيوانبولا** (استراليا): قالت إن سياسة بلدها فيما يتعلق بالشعوب الأصلية تتفق مع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وموضوع العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم و ''الشراكة من أجل العمل والكرامة''. وذكرت أن مبادئ الإعلان تتجسد في استراتيجية حكومتها المتعلقة بسد الفجوة التي تستهدف التصدي لما تعانيه الشعوب الأصلية من حرمان. وأضافت أن وفدها يتفق مع الأمين العام فيما ارتآه من أن إدخال حقوق الشعوب الأصلية في خطة التنمية لما بعد ٢٠١٠ مسألة حاسمة بالنسبة لتأييد الإعلان.

٤٢ - وقالت إن التصدي لمظاهر الحرمان التي تواجهها الشعوب الأصلية دفعت بحكومتها إلى استثمار ٥,٢ مليون دولار في برامج للشعوب الأصلية من سكان أستراليا في مجالات التعليم والصحة والتنمية المحلية والسلامة. وأضافت أن حكومتها قامت، من أجل تعزيز الشراكة بين الشعوب الأصلية والدولة، بتوفير ٢٩,٢ مليون دولار لإنشاء المؤتمر الوطني لشعوب استراليا الأولى. وأضافت أن حكومتها تعتمد ١٠ ملايين من الدولارات سنويا لبرامج القيادة بين الشعوب الأصلية.

٤٣ - وأيدت ما جاء في تقرير الأمين العام (A/67/273) من أن الاعتراف الدستوري بالشعوب الأصلية أمر ضروري لضمان احترام حقوقها. وأضافت أن حكومتها تعمل بنشاط على تعديل الدستور وفقا لذلك وأنها اقترحت إصدار قانون الاعتراف بالمكانة الفريدة والخاصة لشعوب استراليا الأولى.

٤٤ - وقالت إن وفدها يتطلع إلى المؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية والذي يعقد في عام ٢٠١٤ ويحث الدول الأعضاء على دعم مشاركة ممثلي الشعوب الأصلية والمجتمع المدني في هذا المؤتمر. وقالت إن التشاور الكامل مع الشعوب الأصلية في المسائل التي تهمها أمر ضروري كما ذكر تقرير الأمين العام (A/67/273) وتقرير المقرر الخاص (A/67/301).

٤٥ - **السيد بون سوم إنونغ** (ماليزيا): قال إن الهدف الذي حددته حكومته لنفسها حتى عام ٢٠٢٠ هو أن تصبح ماليزيا بلدا متقدم النمو وأن يصبح جميع أفراد المجتمع، ومنهم أبناء الشعوب الأصلية، متمتعين بفوائد هذا التقدم. وذكر أن مجتمعات الشعوب الأصلية لها أولوية في الميزانية الوطنية لعام ٢٠١٣ ولهذا تم رصد ٢٩ مليون دولار للنهوض بالبنية التحتية. وأضاف أن حكومته ما زالت ملتزمة بتعزيز وزارة النهوض بالشعوب الأصلية ومكاتب الدولة ومكاتب الأقاليم المسؤولة عن رفاه هذه الشعوب. وذكر أن هذه الشعوب ينبغي التشاور معها حول المسائل التي تؤثر عليها، ولهذا يلزم التواصل معها من أجل التحقيق التام لإمكانيات السياسات والبرامج. وذكر أن الحكومة تشجع المبادرات التي تفيد مجتمعات الشعوب الأصلية وتشرك القطاعين العام والخاص والمنظمات غير الحكومية في هذه المبادرات.

٤٦ - وقال إن حكومته تؤيد تعميم وجهات نظر الشعوب الأصلية. وذكر أنها احتفلت باليوم الدولي للشعوب الأصلية في العالم لعام ٢٠١٢ حيث نظم احتفال وطني يشجع على استخدام وسائل الإعلام في الدعوة للتنمية المستدامة لهذه الشعوب.

٤٧ - وذكر أنه في أيار/مايو ٢٠١٢ عقدت لجنة حقوق الإنسان بماليزيا أول جلسة استماع عام بشأن حقوق الشعوب الأصلية في الأرض. وأضاف أن الشعوب الأصلية قدمت شكاوى تتعلق بأمور مختلفة وأثارت مخاوف

فيما يتعلق بقطع الأشجار والتلوث وملكيات الأراضي الخاصة. وذكر أن جلسات الاستماع هذه أتاحت لها التعامل مباشرة مع الحكومة ومع المجتمع المدني فيما يتعلق بالمبادئ التوجيهية للسياسات ومكنت الحكومة من الاستجابة على نحو ملائم. وقال إن حكومته على وعي بالتحديات التي تواجهها الشعوب الأصلية وتعمل على التغلب على هذه التحديات.

٤٨ - **السيدة ساندوفال** (نيكاراغوا): قالت إن حكومتها عكست ما كان متبعا تاريخيا من استبعاد الشعوب الأصلية والشعوب المنحدرة من أصل أفريقي من عملية اتخاذ القرارات في الدولة وأخذت تنفذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وأضافت أنها مقتنعة بأن نموذج التنمية البشرية ينبغي أن يتسق مع البيئة ومن ثم صدقت على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ المتعلقة بالشعوب الأصلية والقبلية. وذكرت أن حكومتها كانت إحدى الدول الرئيسية المقدمة لمشروع قرار الجمعية العامة ١٩٨/٦٥ بشأن المؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية الذي سيعقد في عام ٢٠١٤ وكانت من الدول المشاركة في تقديم مشروع قرار لجنة وضع المرأة ٤/٥٦ بشأن نساء الشعوب الأصلية.

٤٩ - وقالت إن وجهات نظر الشعوب الأصلية والشعوب المنحدرة من أصل أفريقي تنعكس في الإصلاحات التشريعية بنيكاراغوا. وأضافت أن حكومتها مصممة على تنظيم الملكية الجماعية للشعوب الأصلية في مناطق نيكاراغوا ذات الاستقلال الذاتي وأنها أخذت بنهج تراعي تعدد الإثنيات في نماذجها الصحية والتعليمية والثقافية. وذكرت أنه تم إنشاء لجنة وطنية معنية بتحقيق السيادة والأمن الغذائي والتغذوي تضم ممثلين للدولة وللمجالس الإقليمية المستقلة (التي تمثل الشعوب الأصلية على الساحل الكاريبي)، وحكومات البلديات والمجتمع المدني. وأضافت أنه يلزم تعزيز المؤسسات المستقلة من حيث التنسيق فيما بينها ومن حيث اختصاصاتها وعلاقاتها بالحكومة.

٥٠ - وقالت إن أبناء نيكاراغوا فخورون بالشعوب الأصلية والمنحدرين من أصل أفريقي في بلدهم وأنهم يحترمون الممارسات الجيدة التي تتبعها الحكومة. وأضافت أن جميع أبناء نيكاراغوا يقدرون ما تقوم به الحكومة والسكان من أجل إعادة حقوق الشعوب الأصلية.

٥١ - تولت الرئاسة السيدة ألفين (جزر القمر)، نائبة الرئيس.

٥٢ - **السيدة ماكنتوش** (سورينام): قالت إن جميع أشكال التمييز محظورة بمقتضى الدستور، ومع ذلك فإن جماعات الشعوب الأصلية هي من أكثر الفئات تهميشا في البلد. وذكرت أن حكومتها قامت لهذا بإجراء مشاورة مع هذه الجماعات وعقدت في عام ٢٠١١ مؤتمرا وطنيا بشأن الحقوق المتعلقة بالأرض ولكن المسألة معقدة وتحتاج إلى وقت.

٥٣ - وذكرت أنه يجري تزويد المناطق الداخلية بمزيد من المدرسين لسد الفجوات التعليمية؛ وأنه تم بالفعل تحسين الرعاية الصحية من خلال بناء المرافق الطبية كما يجري الآن بناء مستشفى إقليمي. وأضافت أنه لا بد من حلول فريدة للحفاظ على التوازن بين القبائل والجماعات الإثنية مع احترام الإعلان المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية.

٥٤ - وقالت إن حكومتها أحاطت علما بالممارسات الجيدة الوطنية والدولية التي يمكن أن تساعد في تحقيق أهداف العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم. على أنها أضافت أن عدم وجود بيانات موزعة توزيعا مفصلا بشأن الشعوب الأصلية يجعل من الصعب تقييم نتيجة هذه الممارسات، وخاصة فيما يتعلق بتقديم التقارير الوطنية عن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٥ - وقالت إن من المهم جدا بالنسبة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أن تتيح قياس التقدم المحرز في المبادرات الإنمائية التي تتصدى لاحتياجات الشعوب الأصلية. وأضافت أن الوثائق الختامية الحكومية الدولية ينبغي أن توجه عناية خاصة إلى هذه الشعوب، كما ينبغي للحكومات أن تقدم التزامات فيما يتعلق بها. وقالت إنه في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو +٢٠)، ''المستقبل الذي نصبو إليه''، اعترفت الدول الأعضاء بأهمية الإعلان المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية.

٥٦ - وقالت إن حكومتها تتطلع إلى المؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية الذي سيعقد في عام ٢٠١٤ والذي سيتيح لهذه الشعوب أن تشارك في المناقشات المتعلقة بها. وأضافت أن وفدها سيشارك في العملية التحضيرية وفي توفير مناخ يسمح بإجراء حوار منتج.

٥٧ - **السيدة موزولينا** (الاتحاد الروسي): قالت إن بلدها من أكبر الدول المتعددة القوميات في العالم. وذكرت أنه مع تشكل البلد وتوحده حدث تغيير مستمر في بنيانه الإثني ولكن الاتحاد الروسي لم يعرف فكرة الاستعمار. وأضافت أن التقاليد المختلفة كانت دائما منتعشة في بلدها.

٥٨ - وذكرت أن الدستور يمنح مركزا خاصا للشعوب الأصلية ويكفل حقوقها بمقتضى القانون الدولي. وأضافت أن هذه الحقوق يحميها القانون الفيدرالي كما تحميها قوانين مختلف الأقاليم الأصغر داخل الاتحاد الروسي. وقالت إن المناطق التي تعيش فيها الشعوب الأصلية تستطيع وضع تشريعاتها فيما يتعلق بحقوقها. وذكرت أن هذه القوانين تشمل مسائل مثل مشاركة الشعوب الأصلية في الهيئات الحكومية على مختلف المستويات، وأساليب العيش التقليدية، وتخصيص أراض للإدارة التقليدية للموارد الطبيعية، وكفالة الحقوق الثقافية والتعليمية، ودعم الدولة للغات الشعوب الأصلية وآدابها.

٥٩ - وقالت إن ثمة ثقافات مختلفة وفريدة تعيش جنبا إلى جنب وتزدهر في الاتحاد الروسي. وأضافت أن مثل هذه التجربة مطلوب الآن في العالم كما لم يكن في أي وقت مضى لأن العولمة تهدد بمحو الحدود بين الهويات الثقافية والإثنية.

٦٠ - **السيدة سومي** (اليابان): قالت إن جهود حكومتها من أجل الحفاظ على حقوق شعب الأينو الأصلي في هوكايدو وشمال اليابان تستمر من خلال مجلس الدعوة للسياسات المتعلقة بشعب الأينو. وأضافت أنه في تموز/يوليه ٢٠١٢ وافقت الحكومة على الخطة الرئيسية للحيز الرمزي للانسجام الإثني، وهو مركز وطني لتشجيع احترام شعب الأينو ونقل ثقافته إلى الجيل التالي. وذكرت أنه أجريت أيضا، لأول مرة، بحوث عن أبناء شعب الأينو الذين يعيشون خارج هوكايدو، وتبين منها وجود فجوات في الدخل والتعليم بينهم وبين سائر اليابانيين. وأضافت أن الحكومة تدرس اتخاذ تدابير للتصدي لهذه المشكلة وأنها ستواصل العمل في تعاون وثيق مع شعب الأينو لإيجاد مجتمع يحترم فيه التعدد. وقالت إن حكومتها ملتزمة بالعمل على علاج المشاكل التي تواجه الشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم، بالتعاون مع المجتمع الدولي.

٦١ - **السيدة غونزاليس لوفانت** (كوبا): قالت إن اعتماد إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية كان انتصارا في معركة الاعتراف بحقوق هذه الشعوب. وذكرت أن العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم قد أدى إلى تحقيق تقدم في البحث عن حلول لمشاكل هذه الشعوب. وأضافت أن التبرعات المقدمة إلى الصناديق التي تدعم العقد

الثاني ينبغي أن تستمر كما ينبغي تخصيص الموارد البشرية اللازمة.

٦٢ - وقالت إن وفدها يرحب بقرار الجمعية العامة بعقد المؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية في عام ٢٠١٤، وأعربت عن أملها في أن يتيح هذا المؤتمر تبادل أفضل الممارسات فيما يتعلق بحقوق الشعوب الأصلية.

٦٣ - وذكرت أنه على الرغم مما وضع من قواعد بشأن حقوق الشعوب الأصلية، فإن هذه الشعوب ما زالت تواجه انتهاكات خطيرة. وأضافت أن وفدها يؤكد من جديد حق الشعوب الأصلية في الأنديز في الاحتفاظ بممارساتها التقليدية مثل مضغ أوراق الكاكاو، ويسلم بحق حكومة دولة بوليفيا المتعددة القوميات في حماية هذه الممارسات.

٦٤ - وذكرت أنه ينبغي لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة أن يكفل تمتع الشعوب الأصلية تمتعا كاملا بحقوقها الإنسانية استنادا إلى الإعلان. وأضافت أن هذه الحقوق لا ينبغي تصنيفها ضمن البارامترات الإنمائية التي رفضتها الشعوب الأصلية بل ينبغي الحفاظ عليها بما يتفق واحتياجات هذه الشعوب ومصالحها.

٦٥ - **السيد إرازوريز** (شيلي): قال إن تقرير الأمين العام بشأن العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم (A/67/273) يوضح أنه على الرغم من التقدم الذي تحقق منذ الموافقة على إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية فإن هذه الشعوب ما زالت هي أكثر الفئات المحرومة اقتصاديا واجتماعيا. وذكر أنه ينبغي لهذا السبب أن تؤخذ حقوقهم في الاعتبار عند وضع الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ كما ينبغي التشاور معهم بشأن البرامج والسياسات التي تؤثر عليهم.

٦٦ - وفيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ذكر أن حكومته قامت بدراسة، شملت بيانات موزعة توزيعا مفصلا، عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بالنسبة للسكان الأصليين في شيلي وأن هذه الدراسة قدمت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

٦٧ - وقال إن التشاور مع الشعوب الأصلية أمر ضروري لممارسة هذه الشعوب لحقوقها وبالنسبة لسياسة حكومته فيما يتعلق بهذه الشعوب. وذكر أنه تمت مشاورات متعددة ويعتزم القيام بمزيد منها، وأنه بدأت مشاورة بشأن مؤسسات الشعوب الأصلية في آذار/مارس ٢٠١١. وأضاف أنه يجري وضع قواعد بالنسبة للمشاورات التي تجرى مستقبلا مع الشعوب الأصلية. وقال إنه تم الاتصال بمنظمة العمل الدولية وبالمكتب الإقليمي لأمريكا الجنوبية التابع لمفوضية حقوق الإنسان. وذكر أن وفده يطلب إلى المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية التعاون في هذا الأمر.

٦٨ - وقال إن حكومته وضعت خطة إنمائية لمنطقة أروكانيا أدت إلى زيادة النمو وفرص العمل والاستثمار وإلى تخفيض مستوى الفقر. وذكر أنه تم إنشاء منطقة إنمائية للشعوب الأصلية للسماح لممثليها بالتأثير على السياسات التي تؤثر عليهم. وأضاف أن الغرض من هذه الجهود هو إعطاء الشعوب الأصلية في أروكانيا نفس الفرص الإنمائية المتاحة لسائر أنحاء شيلي.

٦٩ - **السيد ستور** (الدانمرك): تكلم نيابة عن بلدان الشمال فقال إنه على الرغم مما تحقق من تقدم خلال العقد الماضي فإن الشعوب الأصلية ما زالت عرضة للظلم لعدم نجاح الدول في الدفاع عن حقوقها. وذكر أن الفجوة بين المثل المنصوص عليها في الإعلان المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية وبين تنفيذها ينبغي التصدي لها. وأضاف أن وفده يأمل في أن يسهم المؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية الذي يعقد في عام ٢٠١٤ في توفير الاحترام الكامل لحقوق هذه الشعوب. وقال إن مشاركة هذه الشعوب والتشاور

معها في جميع مراحل المؤتمر أمران لازمان، كما أن مشاركة المجتمع المدني من شأنها أن تضيف إلى قيمة هذا المؤتمر.

٧٠ - وذكر أن بلدان الشمال ترحب بعمل المقرر الخاص المعني بالشعوب الأصلية، وبآلية الخبراء المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية، وبالمنتدى الدائم لحقوق الشعوب الأصلية، ودعا إلى التنسيق فيما بينها لتجنب التكرار وتحقيق الانسجام. وأضاف أن وفده يؤيد برنامج العمل للعقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم (A/60/270) وشراكة الأمم المتحدة للشعوب الأصلية.وحث المقرر الخاص على مواصلة الحوار مع الدول ومع مجلس حقوق الإنسان.

٧١ - وقال إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل التركيز على حقوق نساء وفتيات الشعوب الأصلية اللاتي يعانين من التمييز المتعدد الأشكال ويتعرضن للعنف.

٧٢ - وذكر أن نساء وفتيات الشعوب الأصلية تستطيع مع ذلك الدفاع عن حقوقهن وحقوق تلك الشعوب. وأضاف أنه لا غنى عنهن في عملية نقل التقاليد إلى الأجيال القادمة. وذكر أنه ينبغي للمجتمع الدولي وضع التدابير التي تحافظ على حقوقهن بدون تمييز.

٧٣ - وقال إن وفده قلق لخيبة أمل الشعوب الأصلية فيما تم بالنسبة لاستخراج الموارد الطبيعية ولتطوير البنية الأساسية. وذكر أنه يرحب بأعمال الفريق العامل التابع لمجلس حقوق الإنسان والمعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بالنسبة لتشجيع الشركات المتعددة الجنسيات على أن تزيد مشاركتها فيما يتعلق بإعمال حقوق الشعوب الأصلية. وذكر أن الدول هي الملزمة واجبا بالمحافظة على حقوق الشعوب الأصلية ولكن المؤسسات التجارية تتحمل أيضا مسؤولية عدم المساهمة فيما تتعرض له هذه الشعوب من استغلال.

٧٤ - وقال إن مشاركة الشعوب الأصلية في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حقوقها مسألة أساسية في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، ولكن هناك عقبات تحول دون مشاركة ممثلي هذه الشعوب في هيئات الأمم المتحدة. وأضاف أنه ينبغي للدول الأعضاء والشعوب الأصلية أن تستكشف هذا الأمر على أساس تقرير الأمين العام بشأن سبل ووسائل تعزيز مشاركة ممثلي الشعوب الأصلية في أعمال الأمم المتحدة التي تتناول قضاياها، الذي اقترحت فيه إمكانية أن تقوم الأمم المتحدة بإنشاء فريق عامل لتوفير الإرشاد فيما يتعلق بتعزيز هذه المشاركة.

٧٥ - **السيد ليورنتي سوليز** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): وجه الانتباه إلى الذكرى الخامسة لإعلان الأمم المتحدة بشأن الشعوب الأصلية الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وقال إن دولة بوليفيا المتعددة القوميات هي البلد الوحيد الذي أدمج الإعلان في نظامه القانوني كما أدمج حقوق الشعوب الأصلية في دستوره. وأضاف أن تعداد السكان الذي سيجرى في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ سيوفر بيانات موزعة توزيعا مفصلا بشأن الأمور المتعلقة بالتعدد الثقافي وبالإثنية.

٧٦ - وذكر أن تأميم صناعات البترول والغاز الطبيعي أتاحت لحكومته أن تحقق تقدما في مجالات الصحة والتعليم والإسكان والعمالة والبنية التحتية، وإنشاء صندوق تنمية الشعوب الأصلية والريفية. وأضاف أنه تحقق تقدم في مجال التعليم المتعدد الثقافات واللغات. وذكر أن الشعوب الأصلية، وخاصة نساء هذه الشعوب، أعطيت لها الأرض لتتملكها ملكية جماعية. وأضاف أن حكومته حققت الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالفقر المدقع الذي يؤثر

بصفة خاصة على نساء الشعوب الأصلية وتستهدف القضاء على هذا الفقر بحلول عام ٢٠٢٥. وقال إن حكومته أصدرت قانونا الغرض منه تشجيع التنمية الشاملة التي تحقق الانسجام مع أمنا الأرض وتحافظ على المعارف التقليدية.

٧٧ - وقال إنه على الرغم مما سبقت الإشارة إليه منن تقدم فإن جماعات المعارضة الممولة من الولايات المتحدة عرقلت تنفيذ السياسات الاجتماعية لحكومته، كما حدث بالنسبة لبناء الطريق السريع في أرض الشعوب الأصلية والحديقة الوطنية بمنطقة نهري إيسيبورو وسيكوريه. وأضاف أنه تنفيذا لقانون صدر في شباط/فبراير ٢٠١٢ تم التشاور مع ثلثي مجتمعات الشعوب الأصلية في هذه الأرض كجزء من عملية ستنتهي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وذكر أن الشعوب الأصلية شاركت، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، في انتخابات محكمة العدل العليا، ومحكمة الزراعة والبيئة، والمحكمة الدستورية المتعددة القوميات، والمجلس القضائي.

٧٨ - وقال إنه على الرغم من الوصمة التي ظلت تصم أكل لحوم الكينوا و اللاما لعدة قرون خلال فترة الاستعمار، فإن هذه اللحوم أصبحت تعتبر الآن بوجه عام من الأغذية الهامة. على أنه أضاف أن مضغ أوراق الكاكاو ما زال محظورا دوليا بمقتضى الاتفاقية الوحيدة للمخدرات. وذكر أنه أجريت دراسات بجامعات البلدان المتقدمة النمو تبين منها أن العادة القديمة المتمثلة في مضغ أوراق الكاكاو في صورتها الطبيعية ليست لها أضرار. وقال إن وفده، لهذا، يطلب إلى منظمة الصحة العالمية إجراء دراسة كاملة عن خصائص هذه الأوراق.

٧٩ - وذكر أن قرار الجمعية العامة ٢٩٦/٦٦ أتاح فرصة لضمان مشاركة الشعوب الأصلية في المؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية والذي يعقد في عام ٢٠١٤ وسيؤدي إلى وثيقة ختامية تعتمد على الإعلان العالمي بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وأضاف أنه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ سيعقد اجتماع دولي في دولة بوليفيا المتعددة القوميات للتحضير للمؤتمر العالمي.

٨٠ - وقال إن وفده سيقدم مشروع قرار بشأن حقوق الشعوب الأصلية يؤكد على التقرير النهائي للأمين العام المقدم في أيار/مايو ٢٠١٣ بشأن العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم والتقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهو المؤتمر الذي سيسهم في الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥.

٨١ - **السيد فياليو** (إكوادور): قال إن رؤية الشعوب الأصلية بإكوادور للعالم وحقوقهم مكرسة في الدستور. وذكر أن الخطة الوطنية للمعيشة الكريمة تعترف بحق الشعوب الأصلية في الممارسات الصحية المجتمعية، وفي التعليم القائم على التبادل الثقافي، وفي نشر تراثهم الثقافي، وفي المشاركة السياسية.

٨٢ - وذكر أن حكومته وضعت نظما مفصلة للبيانات كأداة أساسية لتنفيذ السياسات الداعمة للشعوب الأصلية. وذكر أن المسألة الجنسانية والتفاعل بين الثقافات أمران متزايدا الأهمية في تقرير السياسات، وأن مشاركة الشعوب الأصلية، وخاصة النساء والأطفال، تتيح التعرف على أسباب التمييز وعرضها. وأضاف أن الوضع الاجتماعي والاقتصادي للشعوب الأصلية هو دون المتوسط؛ وأنه في عام ٢٠٠٦ كان معدل حصول نساء الشعوب الأصلية على الرعاية على أيدي المختصين أثناء الوضع أقل من نصف معدل هذه الرعاية بالنسبة لمجموع السكان. وقال إن حكومته أخذت في تكييف نظام الرعاية الصحية وفقا لذلك. وذكر أنه يجري اتخاذ خطوات لحماية من يعيشون في عزلة اختيارية وأن تنفيذ هذه الخطوات يحتاج إلى مشاركة المجتمع الدولي.

٨٣ - وقال إن حكومته وضعت سياسات للقضاء على العنصرية وتشجيع وجود مجتمع يتسع للجميع. وأضاف أنه تم إعداد مشروع قانون بشأن التنسيق بين نظام العدالة الخاص بالشعوب الأصلية ونظام العدالة العادي ويجري تدريب الموظفين المدنيين من أجل تغيير مواقفهم العنصرية وسلوكهم العنصري. وقال إنه تم تعيين أول امرأة من نساء الشعوب الأصلية بالبعثة الدائمة لإكوادور لدى الأمم المتحدة، كما تم اختيار نساء من أصل أفريقي للعمل بالسلك الدبلوماسي. على أنه أضاف أنه يلزم القيام بمزيد من الأعمال لتصحيح الفوارق القائمة بين الشعوب الأصلية وسائر السكان. وقال إن حكومته، لهذا، تؤيد تضمين جدول أعمال الدورة الحادية عشرة للمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية الذي ينعقد في أيار/مايو ٢٠١٢ بندا بعنوان ''مبدأ الاكتشاف: أثره الدائم على الشعوب الأصلية والحق في الجبر عن الغزوات الماضية''.

٨٤ - وفيما يتعلق بالذكرى الخامسة للموافقة على إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، قال إن وفده يأسف لعدم توفير الأمم المتحدة للتسهيلات المناسبة للاجتماع الرفيع المستوى. ووجه الانتباه إلى القرار ٤/٥٦ للجنة وضع المرأة المعنون ''نساء الشعوب الأصلية: عوامل رئيسية في القضاء على الفقر والجوع''، وحض الدول الأعضاء على المشاركة في المؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية الذي يعقد في عام ٢٠١٤ والذي يعتبر فرصة للدعوة إلى حقوق هذه الشعوب. وأضاف أن العملية التي تنفذها حكومته فيما يتعلق بالشعوب الأصلية هي جزء أساسي لا يجوز التراجع عنه من خطتها لإصلاح الدولة.

٨٥ - **السيدة ليونز** (نيوزيلندا): قالت إن تبادل الخبرات هو أحد جوانب القوة في المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية. وذكرت أن وفدها يرحب بتسليم الجمعية العامة في قراراها ٢٩٦/٦٦ بحق الشعوب ألأصلية في المشاركة في المؤتمر العالمي الذي يعقد في عام ٢٠١٤.

٨٦ - وذكرت أن حكومتها ما زالت ملتزمة بالشراكة مع شعب الماوري حسبما تنص عليه معاهدة وايتانغي لعام ١٨٤٠ وأنها تعمل للقضاء على المظالم الواقعة على الشعوب الأصلية والتي ما زالت موجودة على الرغم من المعاهدة. وأضافت أن الهدف هو التوصل إلى اتفاق مع جميع القبائل بحلول عام ٢٠١٤ كما أن التقدم في تسوية المطالب المتعلقة بالمعاهدة يمضي بخطوات سريعة.

٨٧ - على أنها قالت إن شعب الماوري ممثل بأكثر مما ينبغي في أكثر الفئات حرمانا من أبناء نيوزيلندا. وأضافت أن حكومتها تتصدى لهذا التحدي وأنها ملتزمة بالدفاع عن حقوق الشعوب الأصلية. وذكرت أن وفدها يرحب بدعوة المقرر الخاص إلى زيادة التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة وأعربت مرة أخرى عن تأييدها له وللمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية ولآلية الخبراء المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية.

٨٨ - **السيد دي ألبا** (المكسيك): قال إن المؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية الذي سيعقد في عام ٢٠١٤ هو فرصة فريدة للدعوة إلى حقوق هذه الشعوب. وذكر أنه بفضل مشاركة ممثلي هذه الشعوب في المشاورات المتعلقة بقرار الجمعية العامة ٢٩٦/٦٦ يتم تنظيم المؤتمر بما يتفق وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وأضاف أن الترتيبات غير المسبوقة لمشاركة الشعوب الأصلية في المؤتمر سوف تكفل له النجاح. وقال إنه ينبغي الأخذ بهذا النهج في وضع مشروع الوثيقة الختامية.

٨٩ - وقال إن خصائص كل منطقة ينبغي أن يتم التعبير عنها لضمان أن تكون الوثيقة الختامية بمثابة خريطة طريق

يمكن من خلالها الحفاظ على حقوق الشعوب الأصلية واتخاذ الخطوات لوضع الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥.

٩٠ - وذكر أنه ينبغي للمقرر الخاص والمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية وآلية الخبراء المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية مواصلة تحديد الممارسات الجيدة في الدفاع عن حقوق هذه الشعوب، كما ينبغي أن يكفل التنسيق فيما بينها لتجنب الازدواج. وأضاف أن لجنة وضع المرأة قد وجهت أيضا اهتمامها إلى مسائل الشعوب الأصلية واعتمدت القرار ٤/٥٦ بشأن نساء الشعوب الأصلية. وقال إن أهمية الشعوب الأصلية بالنسبة للتنمية المستدامة تم الاعتراف بها في الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو + ٢٠، ”المستقبل الذي نصبو إليه“. على أنه أضاف أن وفده يفضل أن تكون هناك صلة مباشرة بين حقوق الشعوب الأصلية والتنمية المستدامة ويرى أنه ينبغي إظهار هذه الصلة في الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥.

٩١ - وقال إن حكومته ستواصل الإسهام في صندوق التبرعات لصالح السكان الأصليين الذي تبرعت له في عام ٢٠١٢ بمبلغ ٠٠٠ ٣٠ دولار.

رفعت الجلسة في الساعة ١/٠٠ مساء.